

الوطن ثم الوطن ثم المواطن

« البر بالقسم لمعالي الوزراء »



الشيخ علي جابر الأحمد الصباح

النائب وكرسي الوزير وما تحتهما ، ولو كنتم من مؤيدي ما قرأتوه ، لما كانت تلك تصرفاتكم وممارساتكم أيها السادة الكرام.

لذلك الكويت تحتاج إلى «نقضة» كبيرة وشاملة و ، هي مسؤولية سمو الرئيس ومعالي النائب الأول مع المختصين من القياديين ، لتصحيح ما أفسده ليس الدهر بل البعض من أبناء هذا البلد ، السابقون والحاليون والقادمون لا سمح الله - إن لم نعد تقييم الأشخاص وطريقة تعاملهم وممارساتهم ، وكيفية التعاون مع السادة النواب بعدم السماح بتدخلهم باختصاصاتكم واختراقاتهم مكاتبتكم ، ولا نريد منكم استثناء» تأجيلهم ومعارفهم ، بل رفض تعيين أشخاص من طرفهم على حساب آخرين لهم الحق بالأولوية بالتعيين للمناصب العليا والقبول بالعسكرة والعلاج بالخارج ، وغيرها من مكدات طلبات ، لعدم ظهور ناس ولاءهم لمن عينهم وشكرهم لمن عالجهم. واتمنى أن لا يكون مقالي صرخة في واد.

فلا ينزعج الاخوة الوزراء والنواب فكل ما كتب آراء مواطن وليس قرار مسؤول... أنا اجزم بأن هذا المقال والمقال السابق لن يلتفت له أحد غير من يشعر بمعناه كما شعرت من قبل ، ويحزن كما حزنت ، ويتألم كما تألمت ، ولا غيرهم من أبناء هذا البلد يشاركونني هذا الشعور ، أما غيرهم فلا يهتم بما قرأ وسيستمر في غيه ، وربه حسبي.

المواطن علي جابر الأحمد

، فهو ما يسمى الضرب تحت الحزام. وذلك أن كبار القاسدين لهم امتداداتهم وسطوتهم ، لذا فقد عم الفساد في أغلب أجهزة الدولة ، وتعمزت بؤرة في بعض الوزارات التي لديها مناقصات فلكية المبالغ ، حتى وان كانت قوانيننا كافية ومستوفية لحايرته ولكن هل يطبق القانون؟؟ وعلى من يطبق؟؟ تتساءل عن القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء هل جار العمل به؟؟ وكم وزير قدم للمحاكمة تفعيلا له؟ وكم من البلاغات قد تم حفظها لعدم توافر الدليل؟ أما عن دور مجلس الأمة في قضية محاربة الفساد ، فمن النواب من يتوسط لإنجاز معاملات غير قانونية أو حصوله على مشاريع حكومية بطريقة الخاصة. ويؤكد الخبراء الفاضل وارتفاع الارصدة بالملايين لبعض النواب فجأة ، بعدما كانوا «حفايا» ، فهل كلفت الجهات المعنية نفسها غناء ساءلة أي نائب ظهرت عليه معالم الفراء من أين لك هذا وما هي أسباب ثروته ، والسبب الآخر لثرائه المساومة على الاستجوابات وما صاحبها من طرح فكة ، وتسهيل بعض القوانين التي تريدها الحكومة بحصولها على أكبر عدد من تصويت النواب.

لمن الامنيات التي تمنناها كشعب أن لا يخوف الوزير من الاستجواب ، مادام يؤدي أعماله بأمانة وصدق - لأن الوطن أهم من الكرسي الذي يريد الاحتفاظ به ، من خلال ارضائه للنائب بتنفيذ طلباته على حساب الوطن وأبنائه ، أما النهب والمصلحة فهما كلمتان مرادفتان تتبعان كرسي

دير لهم نصب أعينهم فرقة شائها ومكانتها والحفاظ على ثرواتها ، مع غياب نزعة الإنانية والمصالح الشخصية ، فاحلت الكويت مركز الصدارة على مستوى دول الخليج ، في روابطها الأسرية وتتميزها الحضاري في كل المجالات ، بالإضافة للمكانة العالية التي احتلتها بين دول العالم.

فالكويت ارض أباثنا واجدادنا وأولادنا واحفادنا لذا لزم علينا أن نتحدث بكل صراحة ووضوح ، فلا تغفل المجاملة بالعمل ولا التفاف فيه ولا نريد أن نخسر كويتنا بسببكم ، فانتقوا الله يوطنكم الذي جمعكم على ترابه وحفظكم من التشرذ بعد الغزو ، فالواجب يحتم عليكم الابتعاد عن سياسة التستر على القاسدين ، لأن ذلك يؤدي إلى تشجيع الآخرين بالتبادي ، وكلما بيزداد اعداد هؤلاء بسبب عدم عقابهم ، ازداد فسادهم ، فلو تمت المساواة الحقيقية لمن يستحقها من افراد وشركات ، دون تقديم ضحايا بدلا عنهم من مسؤولي الدولة ، لعرف الآخرون أن الحكومة قادرة على تربية ومحاسبة من يعمل ضد مصلحتها ، ليكون عبرة لمن يعتبر.

ولابد أن نذكر الدور الكبير للصحافة ووسائل التواصل في كشف المسئور بدل الجهات المعنية ، ولولا هذا الدور لما وجدنا قضايا للكشف وتعرى شخصها ، اذن الخلافات بين المسؤولين والخلافات بين الوزراء لا تكون مباشرة ، بل عن طريق المفردين ، وعن طريق من يتعاون مع الوزير من النواب ، وعن طريق من له علاقة صداقة مع كتاب الصحافة

عندما وضع سيدي صاحب السمو ثقله الثقال بالوزراء فإنهم قد كسبوا هذه الثقة وهي ليست بالسهلة، وبما أنهم الزراع الحكومية الذين نحن كشعب نعتمد عليهم بعد الله سبحانه في إدارة الوطن، وهي مسؤولية تحتم عليهم إبقاءها بعد القسم أمام الله ، ومن ثم أمام والد الجميع حفظه الله ورعاه . وإمام السادة النواب والشعب الكويتي كافة ، للتضامف عليهم المسؤولية بما تحتويه من امانة ووقاء ، والتزامهم بما يملكونه من قوانين وتعليماتها.

فانتم أيها السادة الوزراء من أبناء هذا الوطن ، وعليكم بما تتمتعون به من صلاحيات ، أن تحافظوا عليه وعلى نهضته ، بعيدا عن استغلال المنصب كما هو من البعض منكم.

وحتى تستطيع الحكومة تحقيق الرؤية السامية لسيد صاحب السمو أمال الله في عمره «رؤية الكويت 2035» ، عليها عدم التهاون في استخدام الأدوات الدستورية وتفعيل الرقابة بشأن القضايا المهمة كافة ، وعلى رأسها القضايا المتعلقة بالفساد وأمن الكويت ، ومعاقبة كل من تلبث مسؤوليته من الوزراء ومساءلتهم عن الأمانة التي كلّفوا بها.

وبما أنني أحد المواطنين الكويتيين من ذوي النشأة بتبائنا شعور الحسرة والألم كلما مررتا بذاكرتنا على تلك الحقبة الزمنية التي عايشناها مقارنة بما نعيشه اليوم. فقد كانت المحبة تملأ القلوب ، والصدق والأمانة من شيم الكويتيين ، بمن فيهم مسؤولو الدولة الذين وضعوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
إِنَّمَا إِلَهُ الْإِسْلَامُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ
مَشَارَكَةُ الْكَرِيمِ
يَتَقَدَّمُ
الدكتور بركات عوض الهديبان
رئيس مجلس إدارة قناة **الصباح** ورئيس تحرير جريدة **الصباح**
بأحر التعازي القلبية وصادق المواساة من عضو مجلس الأمة النائب
خالد حسين الشطي
لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى
والده
سائلين الله جل وعلا أن يتغمده الفقيد بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته
ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ